

العنوان:	الخبرة والشخصية وأثرهما في علم النفس السياسي
المصدر:	مجلة مركز دراسات الكوفة
الناشر:	جامعة الكوفة - مركز دراسات الكوفة
المؤلف الرئيسي:	السعيري، بهاء عدنان
المجلد/العدد:	ع36
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الصفحات:	43 - 60
رقم MD:	631643
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex, EduSearch, AraBase, IslamicInfo, EcoLink
مواضيع:	علم النفس السياسي، الأخلاق السياسية، الشخصية، الخبرة السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/631643

الخبرة والشخصية وأثرهما في علم النفس السياسي

م. د بهاء عدنان السعبري

كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

المقدمة:

الأهمية: يعد علم النفس السياسي من العلوم الحديثة والتي تحاول تكييف معطيات علم النفس في معرفة و تفسير الأفعال والظواهر السياسية الإنسانية، وعلى الرغم من حداثة هذا العلم إلا أن الدراسات في هذا المجال لم تستوف جوانبه كلها، والسبب في ذلك يعود إلى تفرعات هذا العلم و مجالاته المتعددة التي يعمل عليها، فضلا عن أنه يحتاج إلى قراءات نفسية في المرحلة الأولى ومن ثم الانتقال إلى العلوم السياسية، وهذا الأمر يحتاج إلى التعاون المشترك بين العلمين وتأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على جزء صغير من هذا العلم وهما الخبرة والشخصية وأهميتهما في علم النفس السياسي، فهو يعتمد على مجموعة معطيات علم النفس في تفسير بعض سلوكيات و مواقف صناع القرار والمواطنين، ورغم محاولات علم السياسية في تفسير مواقف الدول وسياساتها العامة وفق متغيرات مادية، إلا أنه لا بد من إرجاع جزء من هذا التفسير إلى أسباب ذاتية و شخصية.

الإشكالية: تأتي إشكالية الدراسة هنا بأن علم النفس السياسي هل يعتمد على الخبرة أم على الشخصية في فهم وتحليل الظواهر السياسية وعلى الرغم من الاختلاف بينهما (الخبرة - الشخصية) إلا أن احدهما يكمل الآخر في دراسة وتحليل الأفعال والسلوكيات للقادة إزاء هذه الظواهر.

الفرضية: تسعى فرضية هذه الدراسة إلى إثبات أن هناك علاقة بين الخبرة والشخصية في دراسة علم النفس السياسي فضلا عن إثبات أن مقومات الخبرة والدوافع الشخصية لا يمكن أن تكون سبب أساسي في تفسير سلوك وأفعال القادة السياسيين.

الهيكلية: ولهذا تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مطالب تناول الأول علاقة علم النفس بعلم السياسة للوقوف على أهم مقاربات العلمين واثبات وجود صلة قوية بينهما ومن ثم المطلب الثاني تناول الخبرة وأثرها في علم النفس السياسي لمعرفة دور ومكانة الخبرة التي يتمتع بها القادة

السياسيين في إدارة العملية السياسية في حين تناول المطلب الثالث دور الشخصية في علم النفس السياسي حيث تطرق إلى مكانة و وظيفة الشخصية في تفسير السلوك السياسي.

المطلب الأول: علاقة علم النفس بعلم السياسة:

يرى المفكر البريطاني (دافيد هيوم) أن الطبيعة البشرية جزءاً مهماً من نهج الفلسفة السياسية إذ يرجع الكثير من الباحثين إلى أن البناء السياسي المثالي للدولة يرتبط أساساً بالدور الوظيفي والدور الذي يؤديه من جعل الكثير من نظريات علم السياسة تقترب بفعل الإنسان (١) على الرغم من حداثة هذا العلم، إلا أن بول هارت الأستاذ في مدرسة بحوث العلوم الاجتماعية في الجامعة الوطنية الاسترالية يرى أن بدايات علم النفس السياسي تعود إلى الإغريق، إلا أن التنظير الأكاديمي والفروض العلمية التي بدء العلماء بوضعها لتفسير الكثير من الظواهر يراها بدأت في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر مثل لوبون وتريدا وهارولد لارسويل الذين ساهموا بوضع الأسس الحديثة لدراسة العوامل البشرية والتي تشكل السلوك السياسي (٢).

لقد ظهرت أهمية علم النفس السياسي إلى حد كبير من خلال فهمنا للنخب السياسية وتشريح للشخصيات السياسية (المعتقدات، الصفات، الدوافع) في المواقف السياسية والأزمات الحافلة بالإحداث وطبيعة تفضيل هذه الشخصيات لبعض الخيارات على غيرها استناداً إلى دوافع نفسية، فضلاً عن أن العلوم المشتركة والتي تعتمد على الاستنتاجات المقدمة من دمج العلمين مع بعضها تساهم بصورة كبيرة في تقديم فهم أوسع وتكامل أكثر للظواهر التي يمكن أن تفسر لأكثر من سبب.

يذهب بيتر هيتامي وماك مكدرموت إلى طرح بعد آخر في علم النفس السياسي فهم يرون أن معظم دراسات هذا العلم ركزت على صناع القرار ودراسة معتقداتهم وأيدولوجياتهم وتحليل شخصياتهم وتفسير أسباب انتهاجهم لبعض المسارات بناء على دوافع وأسباب نفسية، وأن معظم الدراسات جاءت بالاتجاه نفسه، وفي حين لم يكن هنالك تركيز حقيقي وفعلي لدراسة علم النفس السياسي للمواطنين، ورغم أنهم يقرون بصعوبة الدراسة بسبب كبر العينة أو الشريحة محل الدراسة، إلا أن النقطة التي ركزوا عليها هي دراسة السلوك السياسي لعينات معينة مشتركة أو متفقة إزاء هذا السلوك ومعرفة الأسباب النفسية الدافعة إليه. ويعطي الكاتبان مثلاً

لمعرفة أسباب سلوك شريحة معينة تجاه شخصيات سياسية سواء أكانت داعمة أم معارضة لأسباب تتعلق بمشاكلهم الاجتماعية (٣).

وعلى الرغم من أن التعميم يصبح شبه مستحيل في مثل هذه العينات لاختلاف الظروف والأسباب المؤدية لهذا السلوك لمجتمع العينة، فضلا عن احتمالية تغيير هذا السلوك بتغير الظروف والعوامل الدافعة له، إلا أن النقطة الأساس التي تؤسس هنا هي أن علم النفس السياسي لا يقتصر فقط على صناع القرار وأن دراسة المواطنين وتوجهاتهم لا بد أن تندرج تحت هذا العلم ويتم التركيز عليها، فدراسة أسباب التطرف والعنف لدى بعض المجتمعات لا ترتبط فقط بأسباب دينية أو أيولوجية فقط.

يمثل الإرهاب أحد أهم الظواهر التي تعاني منها مجتمعاتنا وأن فهم هذه الظاهرة ودارستها لا بد من أن تنطلق من تحليل ومعرفة الدوافع النفسية التي تجعل بعض الأطراف تتبنى الإرهاب، إي إيجاد نظرية نفسية للإرهاب ومعرفة الدافع الفردي، ولكن ما يواجه المنظرين والباحثين في هذا الاتجاه هو تعدد وتنوع إشكال العنف واختلاف مستوياته مما يجعل بناء التعميم أمرا صعبا (٤) فضلا عن هذا فأن قضية العنف لا يقتصر على طبيعة أدراك المتلقي له وهو المجتمع من قبل الجماعات الإرهابية فقط، وأما أحيانا يكون من قبل النظام السياسي في حالة الأنظمة الديكتاتورية و الاختلاف هنا هو كيف يدرك المواطنين هذا العنف والقوة وكيف تتعامل معه؟ فهنالك جماعات تراه بأنه جزء من سياسة الدولة ولا بد من التعامل معه لأنه جزء من النظام السياسي وتطبيقا للقانون والتعايش مع هذا العنف، وهذه السياسات تساهم في بناء شخصية المواطن، في حين يراه الآخرون عنفا موجها ضدهم، ولكنهم لا يستطيعون الرد عليه بسبب ضعف الاستعداد النفسي (٥). ويعزو كل من جيف غرينبرغ من جامعة اريزونا وايفا جوناس من جامعة ميونخ سبب هذه المواقف وصناع القرار مع السياسي دائما ما يحاول أن يخلق لنفسه مرجعية سياسية وأن هذه المرجعية تساهم بصورة كبيرة في خلق أيولوجية ودوافع نفسية في اتخاذ المواقف والآراء وحسب طبيعة الانتماء مع ارتباطها بفكرة أساسية وهي أن عملية التحول في المواقف أو التحول من اليسار إلى اليمين هي قضية استفزازية وحالة غير أخلاقية لا بد من عدم اللجوء إليها، هذه المعتقدات حسب الباحثين خلقت التوجهات السياسية المختلفة بدوافع نفسية بالدرجة الأساس و خلقت الحواجز من غير الممكن عبورها لارتباط هذه المواقف بالصيغ الأيولوجية (٦) ورغم الواقعية النفسية لهذه الأفكار إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن هذه العوامل

تظهر في الدول والأنظمة السياسية غير الديمقراطية أو حتى تكون داخل الأحزاب والتيارات السياسية دون أنعاكسها على سياسة الدولة لاسيما الديمقراطية منها، بدليل أنه يمكن مشاهدة تحولات في مواقف الدول تجاه بعض القضايا والظواهر حالما يكون هنالك مواقف أو مصلحة للدولة قد اقتضت ذلك، فضلا عن أن بعض صناع القرار المتمرسين لا يلزمون أنفسهم بسلوك سياسي واحد ومقيد مما يجعل من التنبؤ بسلوك وتوقعه في المستقبل أمر ليس سهلاً، وبالتالي لا توجد لديهم ثوابت شخصية أو أيولوجية إزاء القضايا التي تخص الدولة ويحاول أن يعدوا تأثير العامل الشخصي على صناعة السياسة.

أن علم النفس السياسي يمكن تقسيمه إلى أربعة اتجاهات رئيسة تربط علاقة الفرد بعلم السياسة وهي (٧):

أولاً: الدراسات التي تهتم بالفرد وسلوكه السياسي من خلال دراسة الشخصية وكيفية اكتساب الفرد للمعلومات وبناء القيم والاتجاهات السياسية والعقيدة والتي تنعكس على العملية السياسية.

ثانياً: الدراسات التي تهتم بدراسة المجموعات حيث تكون العينة هي المجتمع كاملاً من خلال صناع القرار أو قومية والتركيز على سلوك وأفعال هذه المجموعات إزاء القضايا السياسية.

ثالثاً: الدراسات التي تهتم بدراسة الشخصيات القيادية ويتم التركيز على النخب السياسية وصناع القرار مما يعطي القدرة للدارسين على التنبؤ بسلوك هذه النخب.

رابعاً: الدراسات التي تهتم بدراسة العنف السياسي والتأكيد على الأسباب النفسية الدافعة لتبني هذا السلوك من أجل الوصول إلى حلول ومعالجات للقضاء على هذه الظاهرة .

هذه الاتجاهات التي يهتم بها علم النفس السياسي غالباً ما تعتمد على الاستدلال المعرفي والتجربة التاريخية لدراسة السلوك حتى فيما يتعلق بالتنبؤ بالسلوك السياسي المستقبلي سواء أكان سلوك جماعات معينة أم صناع قرار، إذ تبقى التجربة التاريخية في الماضي ومعطيات الحاضر احد أهم مرتكزات عملية التنبؤ فالمنهج الاستقرائي والاستدلالي والتاريخي وحسب الاتجاه المارد دارسته تبقى هذه المناهج هي الأساس في الكشف عن السلوك السياسي للإفراد والجماعات.

يبقى هدف علم النفس السياسي هو شرح السلوكيات والخيارات المفاجئة التي يتم سلوكها وتفسير الأسباب الدافعة لهذا التوجه، لكن يبقى الهدف الأساس هو التنبؤ بسلوكيات القرار وصناع القرار فضلا عن محاولة تجاوز الأخطاء التي يمكن أن تنعكس سلبا على العملية السياسية، إذ يساهم هذا العلم في ترشيد سلوكيات القرار والجماعات وطرح الخيارات المفضلة إي وضع الخيار العقلاني من خلال شرح الأسباب والتداعيات غير المحسوبة من الخيارات الأخرى (٨).

هنا يوفالثاني: نفس المعرفة والدوافع لعلم السياسة لتفسير الظواهر التي ترتبط بالإفراد والجماعات والأسباب الدافعة للتحرك باتجاه معين، لكن السؤال الذي يطرح هنا هل أن علم النفس السياسي هو اتجاه براغماتي يتعامل مع المصلحة الواقعية فعلا والتي تدفع القرار إلى نهج فعل معين قد يكون غير متوقع أو أنه يخالف القيم والمثل العليا التي يمكن التنبؤ بها قبل حصول الفعل إلا أن الاتجاه والعمل يكون عكس ذلك مما يولد دوافع لدراسة هذا التحول في السلوك؟ يستدل أنصار هذه الأفكار بأن التحول الذي يمارسه الفرد في سلوكه تكون أسبابه النفسية مرتبطة بالمصلحة البرأغماتية للفرد أو الجماعة مما يجعل علم النفس السياسي تحديدا مرتبطا بهذه الصفة، إلا أن ما يمكن الإشارة إليه هنا هو أن علم النفس السياسي يتعامل مع تركيبات معقدة من النفس البشرية ورؤيتها للظواهر السياسية وبالتالي لا يمكن تميز أن هذه الأفعال السياسية تمثل مصلحة برأغماتية أم قيمة عليا مثالية حتى وإن كانت القيم ثابتة ومتكونة منذ فترة طويلة، إلا أن رؤية القرار والجماعات تبقى مختلفة من ظاهرة إلى أخرى لذلك يصبح التعميم أمراً غير ممكن في حين يرجع مجموعة من الباحثين إلى أن هذا التنوع في المواقف السياسية مرتبطا أساسا بالشخصية الإنسانية التي تعد من اثر النظم تعقيدا من حيث التحليل، إلا أنهم يرجعون هذه الشخصية وتكوينها إلى مفهوم الثقافة في حال تقييم أو ربط سلوك الفرد مع الظواهر السياسية، إذ تعد الثقافة مدخل جيد ومفيد لمعرفة سلوكا لفرد أو الجماعة وتعميمه على السلوك السياسي، وعلى الرغم مرونة واتساع مفهوم الثقافة إلا أن الثقافة السياسية يمكن أن تكون احد أهم ركائز الثقافة التي يتم التركيز عليها لمعرفة السلوك الفردي أو الجماعي إزاء الظواهر السياسية (٩).

التي تخص القرار بصورة مباشرة وحجم تأثيرهم بهذه الظواهر سواء كانت قرارات أم إجراءات داخلية لها صلة مباشرة بحياة القرار في حين يرى بعضهم أن الظواهر السياسية العليا لا

يمكن التركيز عليها إلا من خلال أصحاب السلطة والنفوذ لمعرفة تأثيرهم النفسي على هذه الممارسات والظواهر.

المطلب الثاني: اثر الخبرة في علم النفس السياسي:

يرى الكثير من المحللين في علم النفس أن القرارات السياسية والتي تعاني نقص في المعلومات غالبا ما تعتمد على دوافع نفسية، فصناع القرار يعتمدون على العامل النفسي ويكون هو ما يحكم تصرفهم إزاء الظواهر السياسية المعقدة، فضلا عن أنهم يعتمدون على تجاربهم التاريخية للتعامل مع الإحداث الحالية، هذا الأمر ساهم في جعل منهج الاستدلال المعرفي احد المناهج الأساسية في دراسة علم النفس السياسي (١١) إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن منهج الاستدلال والاستناد على التجارب التاريخية لا ينطبق على دراسة جميع الحالات، فهذا المنهج ينجح في دراسة سلوك صناع القرار الذين يتجهون غالبا إلى التعامل مع الظواهر السياسية بالأساليب نفسها، في حين أن هذا الأمر لا ينجح في التعامل مع صناع القرار والجماعات الذين يتعاملون مع كل حالة وفق معطياتها.

لذلك يرى هاورد لافين الباحث في علم النفس، أن علم النفس السياسي لا يعتمد على التجربة أو الخبرة فقط لتفسير سلوك صناع القرار، فحتى مستوى الثقافة لا يكفي لفهم سلوك وأفعال صناع القرار أو حتى الشعوب، وهو يرى أن مجموعة عوامل تساهم في توجيه فرد أو جماعة نحو ظاهرة سياسية معينة، فالأنثروبولوجيا الثقافية والتاريخ والاقتصاد وعلم الاجتماع يجب دراستها لفهم السلوك السياسي لصناع القرار وللمواطنين والثوار أو حتى الإرهابيين، وهو يعطي مثالا لذلك، ويذكر أن معرفة طبيعة الأذواق والاختيار لا ترتبط فقط بالجانب السلوكي والوراثي فقط يجب معرفة أيضا الجانب الاقتصادي (١٢) وهذا الانطباع يعطي فكرة أن تفسيرات فرويد للظواهر السياسية مثل الحرب والقيادة والسلطة هي تفسيرات تقليدية اعتمدت على دراسة الفرد فقط معتمدة أيضا على الجانب العدواني الذي يعتمد غالبا لتفسير هذا السلوك (١٣). مما يعني أن علم النفس السياسي لا يعتمد على جانب واحد لمعرفة أو تفسير سلوك معين وهنا يلغى الجانب الأحادي لفهم هذا العلم فالثقافة والخبرة تعتمد أساسا على علم النفس، ويذكر علماء النفس أن الثقافة تتكون نتيجة للخبرة والاكساب المعرفي وهي قد تكون بعيدة عن الشخصية والتكوين النفسي للفرد، لذلك فإن التنوعات النفسية الفردية لمجموعة واحدة سواء كانت سياسية أم اجتماعية تلعب دور في التكوين الشخصي والاندفاع في ممارسة الدور المناط

بالفرد وهنا يستند هؤلاء العلماء بالتنوع الثقافي للشعوب والأمم المنحدرين من القومية والتكوين مما يؤدي إلى اختلاف في الممارسة والمواقف السياسية (١٤) وطالما أن علم النفس السياسي والخبرة يلعبان دوراً في معرفة تأثيرهما على السلوك السياسي للفرد إزاء قضايا معينة قد يكون التصرف والسلوك غير المتوقع، مما يدفع لدراسة ومعرفة طبيعة الأسباب الدافعة لهذا الفعل دون الرجوع إلى الضوابط المتعارف عليها مثل هذه الحالات، وهنا يظهر مفهوم الأيدلوجية كأحد المظاهر التي قد تساهم في التنبؤ بسلوك الفرد ومدى تأثيرها بالأفعال وعلاقتها بعلم النفس السياسي، تثير كاتلين م. ماكجرو المتخصصة في علم النفس السياسي نقطة مهمة ومحل تساؤل وهي أن الانطباع يلعب دوراً في قضية الخبرة وتشكيل الانطباع لدى صانع القرار ليكون جزء من الخبرة السياسية، يتخطى كونه إحكام تقييمه مختصرة تكون حاضرة وقت الحدث وأما هذه الانطباعات التي تشكل جزءاً مهماً من خبرة صانع القرار تتكون من أنساق عقلية مخزونه في الذاكرة تتميز هذه الأنساق بميزتين، الأولى أنها معلومات واستدلالات تم بنائها منذ فترة طويلة حول الحدث أو شخص أو جماعة ما، و الثانية هي أن هذه الأنساق ليست تجمعات عشوائية بل أنها متشكلة بصورة متسلسلة ويتم تحديثها بصورة مستمرة (١٥). ورغم الاتفاق على النقطة الأولى وهي أن الانطباع جزء مهم من الخبرة السياسية والمبني على أسس عقلية، إلا أن ما يثير التساؤل هنا هو أن التغيير في الإحداث والجماعات يساهم في تغيير الانطباع ويلعب دور في تغير الروي الواقعية على الرؤية النفسية المبنية مسبقاً، وبهذا الصدد يشير ديفيد ج ونتر إلى أن هنالك مجموعة متغيرات ليست نفسية فقط تساهم في البناء المعرفي والنفسى لصانع القرار وهذه المتغيرات مرتبطة في جزء كبير منها بالظاهرة المراد التأمل معها، صحيح أن للدوافع النفسية دور في تشكيل الخبرة والثقافة السياسية لصانع القرار، إلا أن المسببات الخارجية تلعب دور كبير في بناء نمط التعامل (١٦). وهذا يعطي انطباع أن الخبرة والثقافة ليست وحدها من يشكل رؤية صانع القرار و أما الإحداث والتطورات تلعب دوراً كذلك. إلا أنه لا بد أن تترايط عوامل الخبرة و الثقافة لدى صانع القرار حتى يتمكن من اتخاذ القرار المناسب دون الاعتماد على جانب واحد فقط، فمثلا قبل أن تستخدم الولايات المتحدة القنبلة النووية ضد اليابان أرادت مسبقا دفع اليابان للاستسلام دون استخدام القنبلة، وكأن الاتحاد السوفيتي هو الوسيط لبعث رسالة لصانع القرار الياباني بضرورة الاستسلام لتفادي الكارثة، إلا أن نقص الخبرة وعدم التعامل مع الواقع بصورة صحيحة دفع صانع القرار بعدم الاستسلام (١٧)، وعلى الرغم من التحليلات التي بررت النفي

الياباني بسبب اختلاف الثقافات لصانع القرار مع ثقافة العدو، فضلا عن تباين الشخصية والتكوين النفسي لكلا الطرفين، إلا أنه لا بد من القول أن اختلافات التكوين الشخصي هي ظاهرة نفسية بيولوجية مختلفة من فرد إلى آخر، وأن الخبرة والتكوين المعرفي والثقافي يساهم في تدليل هذا الاختلاف، ولهذا تقدم الثقافة والخبرة تعليلا للسلوك السياسي مما يجعل بعض الباحثين يعزوا الفعل السياسي المتشابه للأفراد سواء أكانوا صنّاع قرار أم شعوباً، بسبب الثقافة السياسية الموحدة حتى خارج إطار الدولة الواحدة وهنا تكون الثقافة هي الأربطة التي يمكن على أساسها قياس السلوك السياسي كونها تجعل الكل يفكر بنفس الاتجاه (١٨)، حتى الباحثين الذين يرون أن الدوافع نحو العمل السياسي ترتبط بصورة كبيرة بدوافع نفسية ذاتية مثل تحقيق رغبة ذاتية بالقيادة والسلطة أو حب الظهور واثبات الوجود أو إي دوافع نفسية أخرى كل هذه المتغيرات مرتبطة كذلك بدوافع الانتماء والمشاركة السياسية للفرد وهذا الأمر تم اكتسابه بالخبرة والثقافة السياسية التي اشتملت على التنشئة التي مارسها الفرد منذ الصغر، التي كونت لديه اتجاهاته السياسية وانتمائه السياسي والثقافي والاجتماعي و ساهمت بعد ذلك في السلوك السياسي وهذا ما يعزز الفكرة الأساسية هي أن الثقافة والخبرة والتنشئة السياسية تشكل منذ الصغر ضمن البيئة الاجتماعية.

يرى الكثير من الباحثين أن العلاقة بين الخبرة وعلم النفس السياسي هي علاقة تكاملية فعلم النفس السياسي يعتمد كثيراً على الخبرة لاسيما لدى صنّاع القرار للتعامل مع الظواهر ذات الطبيعة الواقعية، فضلا عن أن الخبرة تستند في أصولها على دوافع وانفعالات نفسية، ثم من خلال اكتساب المعرفة وترجمتها إلى معلومات ومعطيات بعد ذلك يتم استرجاعها حال الاحتياج إليها، هنا يظهر بعداً آخر في علم النفس السياسي وهو طبيعة الشخصية السياسية التي تتمتع بالخبرة وما هي هذه الشخصية.

وتطرح تاليا ميكيلوا الباحثة في مؤسسة دي ميزون في باريس نقطة جدلية وتقول أن علم النفس السياسي يعتمد على الخبرة والتي بدورها تحتاج إلى وقت كثير من اجل اكتسابها هذا الوقت المنقضي في اكتساب الخبر وممارسة العمل يكون لدى صنّاع القرار مخزون ثقافي يبدأ بعد ذلك بالتحول إلى العمل السياسي اعتماداً على الثقافة والخبرة المكتسبة في اتخاذ القرارات (١٩)، هنا صحيح أن هذه القرارات اعتمدت على جانب النفسي إلا أن هذا الجانب اكتسب وتطور من الواقع والممارسة وهنا الفرق بين تفضيل صنّاع القرار الجانب النفسي في ممارسة العمل السياسي

المستند على الخبرة والثقافة وبين صناع القرار الذين يعتمدون على انفعالات ودوافع نفسية غالبا ما تكون أنية أو وليدة موقف معينة.

المطلب الثالث: دور الشخصية في علم النفس السياسي:

كثيرا ما يربط الباحثين والعلماء بين الشخصية والسلوك السياسي ويستند هؤلاء الباحثين إلى أن الشخصية جزء غير منفصل من سلوك الفرد العام ومن ثم يمكن تفسير سلوك الفرد السياسي من خلال شخصية العامة، حتى أنهم يروا بأن الشخصية تلعب دورا مهماً في صياغة معتقدات الفرد ومفاهيمه (20). وعلى الرغم من الخلاف حول مدى تأثير الشخصية في العمل السياسي، إلا أنه لا بد من القول أن الشخصية تلعب دورا في رسم التوجه السياسي للفرد بغض النظر عن هذا التوجه إلا أن مستوى التأثير يبقى موجودا سواء أكان ذلك بالتفاعل السلبي أم الايجابي مع الظواهر السياسية، وغالبا ما يتم التركيز في دراسة الشخصية وأثرها في علم السياسة على الشخصيات القيادية، تاركين دراسة شخصية الفرد والجماعة ودورهم في العملية السياسية، مع ذلك فقد ظهرت مجموعة دراسات تناولت تفكيك وتفسير الشخصية الفردية للمواطن والجماعة ودورها في المشاركة السياسية إلا أنها تبقى دراسات معدودة ويميل معظم الباحثين إلى التركيز على صناع القرار والقادة لأسباب منها:

1- أن صناع القرار والقادة هم بالنهاية من يتخذ القرار

2- سهولة الدراسات واستخلاص النتائج المركزة على أفراد وليس جماعات.

3- قلة المتغيرات المؤثرة في سلوك الأفراد بينما تكون كثيرة عند دراسات الجماعات، إلا أنه مع هذا فإن دراسة الشخصية في علم النفس السياسي لصناع القرار يجعلها دراسات مركزة على أفراد معينين وتكون النتائج خاصة بالفرد عينة دون إمكانية التعميم وهذا الأمر مختلف عند دراسة الجماعات من منظار علم النفس، حتى أن دراسة الشخصية للقادة السياسيين تتركز أكثر فترة الأزمات والتحويلات الكبرى التي تشهدها الدولة ويكون صناع القرار جزء منها.

يتم التركيز عند دراسة شخصية صناع القرار على أربعة متغيرات يراها علماء النفس والسياسة بأنها الأكثر شمولاً لفهم دوافع وإبعاد سلوك صناع الأفراد، هذه المتغيرات تتمثل في (السمات، الدوافع، المعارف، السياق الاجتماعي) والتي يمكن من خلالها فهم حركة عمل صناع القرار وإدارتهم للسلطة حتى أن دراسات من خلال هذه المتغيرات يمكنها أن تعطي تصورا

انطباعيا شاملا (٢١). طبعاً مع اختلاف طبيعة الحدث والظاهرة المؤثرة في صانع القرار، ولكن بالتركيز على المتغيرات الأربعة يمكن رصد أن هذه المتغيرات لا تخضع جميعها إلى العمل والانطباع الذاتي والعاطفي لشخصية الفرد فقط، فهناك إبعاد اجتماعية يجب مراعاتها أو تؤخذ بالحسبان عند التعامل مع ظاهرة معينة وهذا ما يؤكد فرضية أساسية أن صناع القرار لا يمكنهم أن يتجاهلوا البيئة التي يتواجدون فيها عند اتخاذ قرار معين حتى وأن اعتمد بصورة كبيرة على دوافع ذاتية.

أن دراسات الشخصية دائماً ما تركز على القادة وصناع القرار الذين تمثل سلوكياتهم وانفعالاتهم إشكالية في إدارة السياسة العامة للدولة ويجاول العلماء التوصل إلى الأسباب المؤدية إلى إتباع هذه السلوكيات إلا أن هنالك جانب آخر من الدراسات تركز على القادة ذوي الكاريزما أو الذين يتركون تأثيراً نفسياً على إتباعهم وتهتم هذه الدراسات في تحليل شخصية هؤلاء القادة لمعرفة السر الذي يتمتعون به والذي من خلاله يمكنهم أن يستقطبوا القاعدة التي تعمل معهم ويكونوا مصدر الهام وتأثير بالنسبة لديهم (٢٢). رغم التأكيدات بأن الكاريزما غالباً ما ترتبط بالمهارات والخصائص الفطرية مع تنميتها وتطويرها بالعمل والممارسة، إلا أن هذا الموضوع لا يمكن استخلاص نتائجه اعتماداً على شخصية الفرد (القائد أو صانع القرار) فقط، إنما لابد من دراسة البيئة المحيطة به (الجماعة) ومعرفة أسباب إتباعهم وتأثرهم به بصورة طوعية، أي ما يراد التوصل إليه، أن الشخصية السياسية لا يمكن أن تكون عامل قطعي وحاسم في استخلاص النتائج عند دراسة أسباب الدوافع والسلوك للإفراد.

في بحثه عن دراسة الشخصية لرئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان يذكر الدكتور علاء عبد الحفيظ رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة أسيوط، أن هنالك مجموعة متغيرات تلعب دوراً في شخصية صانع القرار طبيعتها اجتماعية ودينية ثقافية، إلا أن هنالك أيضاً متغيرات متمثلة بالواقع المحيط بصانع القرار فضلاً عن طبيعة واليات صناعة السياسة العامة للدولة فضلاً عن الأزمات والمشاكل التي تواجه الدولة والتطور الذي أصاب هذه الأزمات، وأخيراً يضيف الكاتب طبيعة الدولة نفسها وأهدافها الإستراتيجية (٢٣) مما يعطي انطباع أن المتغيرات الخارجية تلعب تؤثر في تحديد خيارات وقرارات صانع القرار وليس طباعة الشخصية، فتفاعل صانع القرار مع الإحداث وبناء سياسة تغييره استجابة لتغيرات البيئة المحيطة به تجعل من الأنا والشخصية عامل ضعيف التأثير في الحياة السياسية خصوصاً أن صناع القرار غالباً ما يعملوا على

المواكبة والاستجابة لطبيعة البيئة الواقعية التي تحيط بهم من اجل المحافظة على السمعة والمكانة وبناء نموذج سياسي بعيد عن التسلط والتفرد بالإفراد في العملية السياسية، لاسيما أن الديمقراطية التي نحاول دائما تضييق نطاق المؤثرات الشخصية في صناعة القرار.

لكن السؤال المهم هنا، هل يكفي صناع القرار والقادة بإبعاد الشخصية وتجنب التفرد والهيمنة ليكونوا جزءاً مكتملاً من عملية صناعة السياسة العامة للدولة؟ أن الفكرة الأساس هو أن القائد السياسي في الدول الديمقراطية تحديداً يحاول أن يكتسب قناعة وقبول قاعدته الجماهيرية بوسائل تكون مقبولة من قبل القاعدة حتى أنهم يمنحوه الثقة اللازمة لإدارة زمام الدولة وبسبب الصفات الشخصية، فغالبا صناع القرار ذوي الشخصية الكاريزمية الناجحة تكون مؤثرة وتحوز على تأييد وثقة الشعب، بسبب صفاتها وسلوكياتها مما يجعلها الخيار رقم واحد بالنسبة لهم، وتبدأ القاعدة الشعبية بالاتساع واكتساح الآخرين وهنا تكون نقطة التحول من القبول والرضا الشعبي بسبب الخصائص والصفات الكاريزمية إلى الاعتزاز بالأنا والشعور بالتفوق، الذي ينعكس مستقبلا إلى طغيان جوانب شخصية ونفسية بسبب هذه الاندفاعية والتأييد، لتكون جزءاً من ممارسة الحياة السياسية وصناعتها، ويرى الكثير من الباحثين إلى أن الأطر القانونية والسياسية وخلق المنافسين هي إحدى أهم عوامل التي تقلل من هذا الاندفاع، فوجود الضوابط والقوانين واتضح إليه عمل السياسة العامة للدولة تقلل من الجوانب الشخصية حتى لو كأن صانع القرار يحوز على تأييد القاعدة الشعبية.

يرى بعض العلماء أن التنوع والتعدد بأنواع الشخصية للإنسان بغض النظر عن طبيعة التكوين والبيئة التي وجدت فيها هذه الشخصية، إلا أنها تواجه تحول كبير حال ممارستها للسلطة والقيادة، وأن أنماط الشخصية التقليدية تختلف حال ممارستها دور ووظيفة سياسية جديدة، فالعوامل السياسية وممارسة القيادة تجعل من صانع القرار شخصية جديدة وتضيف له مجموعة متغيرات فالسلطة وطبيعة مميزاتها والأفاق التي تجلبها تجعل صانع القرار يفكر بطريقة مختلفة عن السابق (٢٤)، مما يجعل التنبؤ وتفسير السلوك اعتماداً على معطيات تاريخية أو وراثية أمر غير دقيق، وبنفس الاتجاه يذهب فريد غرينشتاين في بحثه حول الشخصية السياسية ودارستها بشكل منهجي ويذكر أن الشخصية السياسية ملزمة بمجموعة متغيرات تنطبق تحديداً على البيئة المحيطة بالشخصية والوضع السياسي ويذكر نقطة مهمة وهي المكانة والدور لهذه الشخصية فهو يذكر

بأن ظهور سمات ومكونات الشخصية تزداد بزيادة الأدوار واتساع نطاقها وهو ما يدفع علماء النفس بالتركيز على القادة دون غيرهم (٢٥).

مع ذلك فإن الكثير من القادة السياسيين يحاولون تغيير الصورة النمطية أو التقليدية التي تسمح بتحليل الشخصية وذلك من خلال الابتعاد عن تأثير العوامل النفسية على العملية السياسية حتى لا تعطي انطباع لدى المقابل إمكانية التنبؤ بالفعل القادم بناءً على استنتاجات مسبقة مبنية على دراسة شخصية القائد أو صانع القرار.

الخاتمة:

تتسم العلوم الإنسانية بصورة عامة بتعدد العوامل و المتغيرات المسببة لحدوث الظواهر فيها، لاسيما الظواهر التي يكون الإنسان المتغير الرئيس والمتفاعل فيها وهذا الأمر ينطبق على علم النفس السياسي والمتغيرات النفسية المؤثرة في دراسة وتفسير الظواهر السياسية، ورغم اختلاف درجات تأثير العوامل النفسية في الظواهر السياسية تبعاً لطبيعة الظاهرة والشخص ومكانته وحتى طبيعة النظام السياسي وآلية صناعة السياسة فيه إلا أنه لا يمكن إنكار وجود تأثير للعوامل النفسية في صناعة السياسة، خصوصاً من قبل القادة والسياسيين، ويظهر هذا التأثير في اتجاهين يكمل أحدهما الآخر وهما الخبرة والشخصية فالخبرة تلعب دور كبيراً في انعكاسها على صناعة السياسة هذه الخبرة بالتأكيد تجعل من السلوك والأفعال السياسية انعكاساً لخبرة القائد، وبالتالي يمكن القول أن الخبرة حتى وأن يتم اكتسابها بالممارسة والمهارة إلا أن ترجمتها إلى أرض الواقع تعكس واقعاً نفسياً، هذه الخبرة هي امتداداً للشخصية التي يكون لها تأثيراً كذلك على العملية السياسية، وبالاستنتاجات أن الشخصية لا يمكن أن تكون المؤثر الأساس أو الرئيس في دراسة وتفسير الأفعال السياسية إلا أنها تلعب دوراً في صناعة السياسة لاسيما في الدول التي تتمتع بأنظمة ديمقراطية واقعية تبعد فيها العوامل الشخصية والعاطفية عن صناعة السياسة العامة للدولة، وبالنهاية فإن علم النفس السياسي يبقى علماً غامضاً يحتاج إلى الكثير من الدراسات والتحليل لفهم طبيعة العلاقة ودراسة المؤثرات التي تؤثر في الفرد والتي يعكسها على الواقع السياسي.

الهوامش:

- 1) إسماعيل المحلم، علم النفس السياسي والوجه الآخر لتوظيف العلم، مجلة الفكر السياسي، العدد (٣)، اتحاد الكتاب العرب، 1998، ص 169.
- 2) School of 'Political Psychology: Exploring the Human Factor in Political Life 'Paul 't Hart ، ٢٠٠٩، Australia، Acton، The Australian National University، Politics & International Relations . ٣-٢pp
- 3) 'Political Psychology 'Broadening Political Psychology 'Peter K. Hatemi and Rose McDermott ٢٠١٢February، USA، Columbus، International Society of Political Psychology (،)١NO (،)٣٣VO (،)١٧- ١٦p p
- 4) Syracuse University College of Law، 'The Psychology of Political Terrorism 'Martha Crenshaw Can Personality and Politics Be Studied، - Fred I. Greenstein. ٣٨٢P، ٢٠١٢، New York، International Society of Political 'NO" '١٣"، VO "، 'Political Psychology 'Systematically? .١١١-١١٠pp، ١٩٩٢، Mar، USA، Columbus، Psychology
- 5) the، 'Psychological Motives and Political Orientation—The Left، 'Jeff Greenberg and Eva Jonas Psychoanalysts for Peace and، ٣No ١٢٩، Vo، 'Psychological Bulletin، and the Rigid، 'Right .٣٧٦p، ٢٠٠٣، USA، Justice
- 6) - د. هانيبال يوسف، علم البرمجة الروحية السياسية، شبكة المعلومات الدولية www.hanibalharb.com
- 7) .، ibid، Paul 't Hart pp ٩- ٨
- 8) - مجموعة باحثين، علم النفس السياسي أسس ثقافة أحادية وتعددية ترجمة عبد الكريم ناصف، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، ط١، ٢٠١٢، ص ص ٣٨-٣٩.
- 9) جورج بالأنديه، الأنتروبولوجيا السياسية، ترجمة علي المعري، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧، ص.٤٧
- 10) ibid، Paul 't Hart 11p

11) A Sketch of Political Psychology, www.sagepub.com، Howard Lavine

12) .ibid

13) مجموعة باحثين، علم النفس.....، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

14) كاتلين م. ماكرو، الانطباعات السياسية، تشكيلها وادارتها، في المرجع في علم النفس السياسي، تحرير. دافيد اوسيرز وآخرون، ترجمة ربيع وهب وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الجزء الثاني، ٢٠١٠، ص ٦٧٣.

15) ديفيدج ونتر، الشخصية والسلوك السياسي، في المرجع في علم النفس السياسي، تحرير ديفيد اوسيرز وآخرون، ترجمة ربيع وهب وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الجزء الأول، ٢٠١٠، ص ص ٢٤٠ - ٢٤٦.

16) د. حسن محمد وحيد، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، سلسلة عالم المعرفة العدد (١٩٠)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٤، ص ١٠٨.

17) مجموعة باحثين، علم النفس السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

18) 'for concept valization in political psychology?'، what is the role of culture ،Thalia Magioglov- Mars ،Paris ،٢٠١٣، pp ٤-٦. 'foundation Maison ،"٢٩ No" ،working papers

19) د. صادق الأسود، تكوين الشخصية على السلوك السياسي، بحث أعيد نشره في مجلة العلوم السياسية، العدد (٣٧)، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ٥٢.

20) ديفيدج ونتر، الشخصية والسلوك السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦.

21) جاي كونجر، الطريق إلى الزعامة، الكفاءة أم الشخصية، في القيادة والإدارة في عصر المعلومات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإسلامية، أبو ظبي ٢٠٠٧، ص ص ٧٨ - ٧٩.

22) د. علاء عبد الحفيظ، النسق السياسي ألعقيدى لرجب طيب اردوغان، مجلة رؤى إستراتيجية العدد (٣) مركز الإمارات للدارسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي، يوليو ٢٠٠٣، ص ص ٧-١٣.

23) محمد مهدي، علم النفس السياسي، رؤية مصرية عربية، مكتبة الانجلو- مصرية القاهرة ٢٠٠٧، ص ص ٧٣-٨٥.

24) . Fred I. Greenstein, ibid, p -١١١

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية:

1. إسماعيل المحلم، علم النفس السياسي و الوجه الآخر لتوظيف العلم، مجلة الفكر السياسي، العدد (٣)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٨.
2. د. هانيبال يوسف، علم البرمجة الروحية السياسية، شبكة المعلومات الدولية www.hanibalharb.com.
3. جاي كونجر، الطريق إلى الزعامة، الكفاءة أم الشخصية، في القيادة والإدارة في عصر المعلومات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإسلامية، أبو ظبي، ٢٠٠٧.
4. جورج بالأنديه، الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة علي المعري، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧.
5. د. حسن محمد وحيد، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، سلسلة عالم المعرفة العدد (١٩٠)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٤.
6. د. صادق الأسود، تكوين الشخصية على السلوك السياسي، بحث أعيد نشره في مجلة العلوم السياسية، العدد (٣٧)، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
7. د. علاء عبد الحفيظ، النسق السياسي العقيدي لرجب طيب اردوغان، مجلة رؤى إستراتيجية العدد (٣) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي، يوليو ٢٠٠٣.
8. ديفيدج ونتر، الشخصية والسلوك السياسي، في المرجع في علم النفس السياسي، تحرير ديفيد اوسيرز وآخرون، ترجمة ربيع وهب وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الجزء الأول، ٢٠١٠.

9. كاتلين م. ماكرو، الانطباعات السياسية، تشكيلها وإدارتها، في المرجع في علم النفس السياسي، تحرير. دافيد اوسيرز وآخرون، ترجمة ربيع وهب وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الجزء الثاني، ٢٠١٠.
10. مجموعة باحثين، علم النفس السياسي أسس ثقافة أحادية وتعددية، ترجمة عبد الكريم ناصف، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، ط١، ٢٠١٢.
11. محمد مهدي، علم النفس السياسي، رؤية مصرية عربية، مكتبة الانجلو - مصرية القاهرة، ٢٠٠٧.

ثانيا: الانكليزية:

- 1) Political ،Can Personality and Politics Be Studied Systematically? ،Fred I. Greenstein ،USA ،Columbus ،International Society of Political Psychology ،"١٣VO (،)١NO " Psychology .، Mar١٩٩٢
- 2) A Sketch of Political Psychology, www.sagepub.com،Howard Lavine
- 3) Psychological Motives and Political Orientation—the Left ،Jeff Greenberg and Eva Jonas Psychoanalysts for Peace ،" ٣No (،) ١٢٩VO "،Psychological Bulletin ،and the Rigid ،the Right .٢٠٠٣ ،USA ،and Justice
- 4) Syracuse University College of ،The Psychology of Political Terrorism ،Martha Crenshaw .٢٠١٢ ،New York ،Law
- 5) School of ،Political Psychology: Exploring the Human Factor in Political Life ،Paul 't Hart .٢٠٠٩ ،Australia ،Acton ،The Australian National University ،Politics & International Relations
- 6) Political ،Broadening Political Psychology ،Peter K. Hatemi and Rose McDermott ،USA ،Columbus ،International Society of Political Psychology ،" ١NO (،) ٣٣VO "،Psychology .٢٠١٢
- 7) for concept valization in political psychology? ،what is the role of culture ،Thalia Magioglov .٢٠١٣ ،Mars ،Paris ،foundation Maison ،" ٢٩No " ،working papers ،